**مساهمات جمهورية العراق بشأن موضوع "أفضل الممارسات في مساهمة التنمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التعافي من جائحة فيروس كوفيد-19"**

1. **تحديد افضل الممارسات المستندة الى السياسات والمبادرات والضمانات او حزم الطوارئ التي وضعتها الحكومة، لأجل معالجة الفقر المتزايد وعدم المساواة في سياق التعافي من جانحة كورونا والذي ساعد في تعزيز حقوق الانسان بما في ذلك التنمية**.
2. صدر قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (2) لسنة (2022) بغية تحقيق الامن الغذائي وتخفيف حد الفقر وتحقيق الاستقرار المالي في ظل التطورات العالمية الطارئة المرتبطة بظهور جائحة كورونا والاستمرار بتقديم الخدمات للمواطنين والارتقاء بالمستوى المعيشي لهم بعد انتهاء نفاذ قانون الموازنة وخلق فرص العمل وتعظيم استفادة العراقيين من موارد الدولة ودفع عجلة التنمية واستئناف العمل بالمشروعات المتوقفة والمتلكئة بسبب عدم التمويل والسير بالمشروعات الجديدة ذات الاهمية، حيث تم تخصيص المبالغ لخفض نسبة الفقر وعلى النحو التالي:
3. خصصت مبالغ اضافية الى وزارة التجارة لتحسين وشراء مفردات البطاقة التموينية وشراء محصول الحنطة المحلية أولاً ثم المستوردة والشلب والخزين الاستراتيجي ودفع مستحقات الفلاحين للسنوات السابقة.
4. زيادة التخصيصات لشمول الحماية الاجتماعية وذوي الاحتياجات الخاصة على أن توزع وفق النسب السكانية للمحافظات.
5. تخصيص مبالغ مالية لاعادة المفسوخة عقودهم من الاجهزة الأمنية والعسكرية بما يساهم في توفير فرص العمل.
6. تخصيص مبالغ لمجلس الوزراء ووزارة المالية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض تحويل المحاضرين والإداريين والعقود كافة والأجراء وقراء المقاييس في الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة وفق قرار مجلس الوزراء رقم (315) لسنة ( 2019 ) المعدل بقرار رقم (337) لسنة (2019) وتلتزم وزارة المالية بتعين الأوائل وحملة الشهادات العليا من الخريجين.
7. تخصيص مبالغ للتعاقد مع حملة الشهادات (البكالوريوس والدبلوم) ولكافة الاختصاصات للعمل في دوائر المحافظة وادارتها المحلية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم بواقع الف متعاقد في كل محافظة.
8. اطلاق استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018 - 2022) التي تهدف الى التخفيف من الفقر وخلق المرونة تجاه النمو الاقتصادي الذي يتطلب تنويع الاقتصاد ومواجهة الازمات. تضمنت هذه الاستراتيجية أربع تحديات أساسية (ضمان الأمن والاستقرار، ضمان الحكم الرشيد، ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر الدخل في اقتصاد السوق، التخفيف من الآثار السلبية للإصلاح) وتتكامل الاستراتيجية في الرؤية والأهداف مع خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 وتتبنى أهداف التنمية المستدامة 20230 كإطار عام لتوجهاتها لغرض التخفيف من الفقر. كانت العناصر الرئيسية لاستراتيجية التخفيف من الفقر (إيجاد فرص توليد الدخل المستدام، التمكين وبناء رأس المال البشري، تأسيس شبكة امان اجتماعي فعالة) وقد تبنت ست محصلات تعبر عن أبعاد الفقر (دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء، تحسن المستوى الصحي، تحسن تعليم الفقراء، سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، حماية اجتماعية فعالة للفقراء، الأنشطة المستجيبة للطوارئ وتضمنت الاستراتيجية (32) نشاطاً قابلاً للتنفيذ وتحقيق المحصلات الست الخاصة بالاستراتيجية.
9. تعمل هيئة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على مكافحة الفقر ورفع مستوى الخدمات المقدمة للتخفيف من حدة الفقر على الأسر الفقيرة وان عدد المشمولين بإعانات الحماية الاجتماعية لغاية تشرين الثاني 2023 بلغ (900) ألف أسرة فضلا عن التأهيل وتوفير فرص العمل والتعليم والتدريب لأبناء هذه الأسر وضمان مسكن للمستفيدين.
10. تأسيس صندوق اجتماعي للتنمية لتوفير الخدمات الاساسية للمناطق الفقيرة ولاسيما المناطق الريفية.
11. **ماهي المبادرات والاستراتيجيات التي اثبتت فعاليتها في حماية حقوق الفئات المحرومة ومنع تخلفها اكثر ؟**
12. عمل العراق على التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية من خلال إدماج احتياجات النساء والفتيات ضمن سياسات الاقتصاد الكلي والخطط التنموية، وتخصيص وتوجيه الأنفاق العام لتعزيز الفرص الاقتصادية للنساء وتحسين وضع المرأة الاقتصادي، ورفع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة والحد من البطالة ومكافحة الفقر، وتحقيق المساواة في فرص العمل في القطاعين العام والخاص، ودعم ريادة الأعمال للنساء.
13. اعتمد العراق الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023 - 20230) بقرار مجلس الوزراء عام 2023 لتكون أطارأ استراتيجياً للعمل الحكومي العامل على تعزيز دور ومكانة المرأة العراقية وضمان تمتعها بحقوقها الأساسية وإزالة العقبات التي تحد من اندماجها في كافة أبعاد التنمية من خلال جهد الآلية الوطنية وحدها بل لابد من العمل التشاركي القائم على نظرة شمولية والتزام حكومي ومؤسساتي يعتمد على توزيع الأدوار وتشخيص التحديات التي تواجه المرأة والفجوات بهدف وضع الأولويات اختصارًا للجهد والموارد وتحقيقا لأفضل النتائج من خلال توفير أداة لإدماج المرأة في التنمية المستدامة.
14. تبني العراق خطة للتمكين الاقتصادي للمرأة في العراق في القطاع الخاص بدعم من البنك الدولي وبالتعاون مع الدائرة الوطنية للمرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وجهات معنية أخرى.
15. أقر العراق من خلال هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الخطة التنفيذية لسياسة حماية الطفل (2022 - 2025 ) والتي راعت حقوق الطفل في المجالات كافة من خلال نهج شمولي يراعي البيئة التي تحمي الأطفال إلى جانب تمكينهم في مختلف المجالات وتأهيل وتطوير قدرات المؤسسات المعنية بالأطفال وبدعم واسع من كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
16. اعتمد العراق استراتيجية التنمية المكانية في العراق ( 2021 - 2023) والتي تهدف الى تنمية مكانية متوازنة ومستدامة حضرية وريفية على مستوى جميع المحافظات وقد تم اعمامها على الوزارات المعنية والمحافظات كافة للاسترشاد بها عند اعداد خططهم السنوية من المشاريع الخدمية والاستراتيجية.
17. اقر العراق الخطة الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة للأعوام ( 2022 - 2024 ) المعدة من قبل هيئة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واستهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة من الذكور والإناث من الفئات العمرية المختلفة من خلال إقامة المهرجانات الرياضية وورش العمل لنشر الوعي بضرورة الاهتمام بذوي الإعاقة ومتابعة تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية/ قطاع التنمية البشرية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2020 - 2030، المتعلقة بهم وعملية الدمج التربوي للتعليم الشامل وشعب التربية الخاصة.
18. تضمن البرنامج الحكومي لسنة 2021 و 2022 زيادة التخصيصات المالية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والتي تستهدف أن يكون العدد الإجمالي للمستفيدين ( 650000) مستفيد عند نهاية عام 2025.
19. **توضيح المنهجيات الواعدة التي استخدمتها في خطط التنمية الوطنية لمعالجة الفقر المتزايد وعدم المساواة وعدم ترك احد يتخلف عن الركب في سياق خطة التنمية 2030 ؟**
20. يعزز برنامج الحكومة الحالية في العراق مبدأ الحق في التنمية للجميع دون تمييز كان على اساس العرق أو اللون او الجنس أو الدين واعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات والممارسات الانمائية الوطنية المناسبة والتي تتوافق مع الحق في التنمية لكل فرد ولجميع الشعوب الحق في المشاركة في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد تم تطبيقه من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يستهدف المجتمعات المحلية في قرى عديدة في المحافظات كافة وبحسب معايير الحرمان وعدد السكان فيها ليتم بعدها تحشيدها مجتمعياً لاختيار اولوياتها من الاحتياجات الاساسية عبر فعاليات مجتمعية يقوم الاهالي فيها بالتصويت على اولوياتهم من الاحتياجات بطريقة تعزز الترابط الاجتماعي في تطبيق التنمية كحق فردي وانعكاسه كحق جماعي للمجتمعات المستهدفة.
21. يتبنى العراق منظومة اهداف التنمية المستدامة لغاية عام (2030) كمنهجية لإيجاد حلول مستدامة لجميع التحديات وأبرزها المساواة في التمتع بالحقوق، ويسعى العراق الى تكوين خارطة لمشروع وطني يسمح بدمج خصوصية العراق مع اهداف وغايات التنمية المستدامة والتي تنص على أنسان متكامل في بلد أمن، مجتمع موحد، اقتصاد متنوع، بيئة مستدامة).
22. **بيان الممارسات والامثلة على أطر التمويل العام والوطني وادارة الديون او السياسات والقوانين التي تحمي التزامات الدولة القانونية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق؟**
23. تعد الموازنة العامة الاطار العام للتمويل العام والوطني التي تدير من خلاله الحكومة الموارد المتحققة وتخصصها لتغطية قطاعات كالصحة والتعليم والاعانات الاجتماعية وذات العلاقة الوثيقة بحقوق الانسان ويعتبر تأسيس صندوق العراق للتنمية واحدة من الضمانات الحكومية لتوزيع التخصيصات على صناديق متخصصة كصندوق الاسكان والتعليم والزراعة وتكنلوجيا المعلومات ويعتبر ذلك مساراً جديداَ سيضمن التمويل المستمر لقطاعات اساسية ومعالجة الاخطار الطارئة كما يضمن تقليل البطالة ومكافحة الفقر. وفي اطار جهود الحكومة لدفع عجلة التنمية من خلال التركيز على ملف الخدمات والاعمار صادق البرلمان العراقي على الموازنة العامة لجمهورية العراق للأعوام و 2023-2024-2025 واعتمدت بموجب القانون رقم 2013 لسنة 2023. عالجت تلك الموازنة بالإضافة الى ابواب النفقات والايرادات مسالة الديون الخارجية والداخلية كماخصصت مبالغ خاصة تحت بند اعمار وتنمية المشاريع في المحافظات كافة مع مراعاة توزيعها بحسب عدد السكان وخط الفقر لكل محافظة.
24. **هل توجد منهجيات أو مؤشرات او مقاييس لتقييمات اثر حقوق الانسان او الجودة التي استخدمتها الحكومة في سياق تحليلات القدرة على تحمل الديون ؟ هل هناك ديون مستفادة من ازمة الديون الماضية والمستمرة بشأن اطار المخاطر والقدرة على تحمل الديون وكيف يمكن تعزيز لدعم حقوق الانسان ؟**

يعتمد العراق الخطة الوطنية لحقوق الانسان كآلية تطوير منظومة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية واعداد وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بحماية وتعزيز حقوق الانسان بالإضافة الى ترسيخ الانجازات الوطنية في مجال حماية وتعزيز حقوق الانسان، وبناء وتعزيز القدرات المؤسساتية والفردية وتشكل مسالة الدين والمخاطر التي تشكلها على وضع حقوق الانسان واحدة من الملفات التي تتناولها تلك الخطة وتأثيرها على تخصيص الموارد المالية والبشرية لتسهيل وصول الافراد الى الخدمات العامة وضمان حصولهم على الرعاية الصحية والاجتماعية وتحرص الخطة الوطنية على تقييم اثر الموازنة العامة على تمتع الافراد بحقوقهم الاساسية من خلال الأنشطة التي تنفذها الجهات المعنية، فتحرص الخطة على تنفيذ التوصيات التي تدعو الى تخصيص موارد كافية لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر، كما ويعد البرنامج الحكومي أطار مرجعي حكومي لمراقبة وتقييم حقوق الانسان من خلال ضغط الدين العام وتعظيم الموارد بهدف التحول التدريجي نحو موازنة البرامج المناصرة لدعم برامج التنمية.